الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٣
المعقودة يوم الخميس
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

الرئيس: السيدة تافاريس دي الفاريس (الجمهورية الدومينيكية)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.23
30 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

95-82153
9582153

في غياب السيد تشيرينغ (بوتان)، تولت السيدة تافاريس دي الفاريس (الجمهورية الدومينيكية)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١٠٩ من جدول الأعمال :تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/50/3، A/50/12 و Add.1، A/50/413، A/50/414، A/50/555، A/50/275-S/1995/555)

١ - السيد بول (ليبريا): قال إنه أحاط علما بالتحسينات التي يتم إدخالها على منهجية تلبية حاجات اللاجئين على الصعيد العالمي، ورحب بصورة خاصة بفعالية استراتيجية التأهب والوقاية وإيجاد الحلول. وقال إنه يمكن المضي في تعزيز هذه الاستراتيجية إلى حد يستطيع معه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يعتمد على الجهود المنسقة التي تبذلها الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية.

٢ - وأردف يقول إن ليبريا، بوصفها بلدا يتألف ما يقرب من ثلث سكانها من اللاجئين في البلدان المجاورة، قلقة جدا بشأن الزيادة على نطاق عالمي في عدد اللاجئين والمشردين داخليا والعائدين. وهي مهتمة أيضا بشأن قيام بعض البلدان بالتهاون بالأنظمة الدولية فيما يتعلق بحماية اللاجئين من النساء والأطفال. فقد وضعت بعض الحكومات سياسات تقييدية فيها انتهاكات صريحة للصكوك الدولية لحقوق الإنسان. لذلك يتحتم احترام حقوق الإنسان للاجئين لأن هؤلاء اللاجئين لم يكونوا في معظم الحالات مسؤولين عن الظروف التي عجلت في هجرتهم التي لم يكونوا مختارين لها.

٣ - ومضى قائلا إن مشكلة اللاجئين التي تبعث على الذعر في افريقيا تؤكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الحالة المفجعة. ومن المشجع في هذا الصدد ذكر الدعم الذي يقدم إلى المبادرات الإقليمية لتحسين حالة اللاجئين من خلال عودتهم الطوعية إلى الوطن. فبعد ما يقارب ست سنوات من الحرب الأهلية وعقد عدة مؤتمرات تهدف إلى إنهاء الصراع في ليبريا، بشر توقيع اتفاق سلام في أبوجا بفترة من التفاؤل. وقد عمل زعماء الفصائل الرئيسية الثلاث بوصفهم أعضاء في مجلس الدولة الذي يتألف من ستة رجال.

٤ - واستأنف يقول إنه على الرغم من وقوع حوادث متفرقة من القتال بين المتحاربين من بعض الفصائل، أعلنت القيادة الليبرية الجديدة التزامها بالسلم، وتسريح المتحاربين، وإعادة اللاجئين الليبريين إلى أوطانهم وإدماجهم فيها. ومنذ إنشاء مجلس الدولة، عاد أكثر من ٠٠٠ ١٢ لاجئ ليبري بصورة طوعية إلى أوطانهم. ونظرا لأن نزع سلاح المتحاربين ذو أهمية حيوية بالنسبة لعملية السلام، تم مؤخرا عقد مؤتمر من أجل التماس تقديم دعم دولي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، التي وزعت فريق المراقبين العسكريين التابع لها في ليبريا، وكذلك من أجل توجيه نداء مشترك بين الوكالات لتقديم معونة إنسانية

إلى ليبريا وتنفيذ البرامج المتوجهة نحو التنمية والتي تهدف إلى بناء القدرات في هذا البلد. ورحب في هذا الصدد بالاستجابة الأولية للمجتمع الدولي.

٥ - وأضاف قائلا إن الأمين العام أوصى، في تقريره المرحلي الثالث عشر بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بأن يزاد في البعثة حتى تصل إلى قوتها الكاملة بحيث تكمل الجهود التي يبذلها فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في رصد الجهات المتحاربة ونزع سلاحها وتسريحها. ولهذا الغرض، أنشأت حكومة ليبريا ثلاث لجان أهدافها نزع سلاح المتحاربين وإدماجهم وإعادة اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم وإعادة توطينهم. وقال إن حكومته مستعدة للعمل على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تحديد احتياجات العودة الطوعية لما يقارب ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ ليبري استعدادا للانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستجرى في آب/أغسطس ١٩٩٦.

٦ - وأردف قائلا إن لجنة إعادة اللاجئين الليبريين إلى أوطانهم وإعادة توطينهم ستعمل على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهي تقوم بتنسيق الجهود مع الوزارات القطاعية، والمنظمات غير الحكومية وسائر المؤسسات وتسعى إلى تعبئة الموارد لتقديم المساعدة إلى العائدين وتمكين المجتمعات الصغيرة من استئناف أنشطتها الانتاجية، لا سيما في مجال الزراعة. وأعرب عن أمل وفده في أن يقدم المجتمع الدولي دعما لجميع هذه الجهود نظرا لأن هذه الأنشطة تشكل جزءا متكاملا من عملية السلام المصممة لإعادة هذا البلد إلى الحالة الطبيعية.

٧ - وقال إن وفده نادى دوما بوضع التأكيد على "الاستمرار من الإغاثة إلى التنمية" وأيد مفهوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي يتعلق بمعالجة الاحتياجات الإنسانية في سياق مجتمعي من خلال الاستراتيجيات على أساس المنطقة وما يطلق عليه إسم مشاريع الأثر السريع. وقال إن من المقدر أن عدد الأطفال يشكل حوالي ٥٠ في المائة من عدد اللاجئين. ونظرا لضعفهم الخاص، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالأطفال لا سيما الذين لا يرافقون ذويهم لأنهم أكثر تعرضا للأذى والاستغلال. لذلك ينبغي أن تضمن الحكومات أن تلقى هذه الفئة من اللاجئين حماية كافية عملا بالمبادئ التوجيهية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن اللاجئين الأطفال.

٨ - واختتم يقول إن من المأمول فيه أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة ليبريا في جهودها الرامية إلى إعادة توطين واستيطان مواطنيها الذين أجبروا على الهروب من البلد نتيجة للحرب الأهلية. فنظرا لندرة الموارد المالية، يجب اتباع نهج شامل يعطي أولوية في الاهتمام للوقاية والآثار الواقعة على بلدان اللجوء وإيجاد الحلول الدائمة. وقال إن من واجب الجميع أن يستأصلوا شأفة اللجوء.

٩ - السيدة أشاريا (نيبال): قالت إنه في حين أن حالات التوتر التي رافقت الحرب الباردة قد تضاءلت منذ أوائل التسعينات، حصلت في كثير من بلدان العالم منازعات سياسية داخلية وصراعات عنصرية وإثنية وغير ذلك من أنواع الصراع أسهمت في زيادة عدد اللاجئين ومشاكلهم. ففر العديد من الناس، ومعظمهم

من النساء والأطفال الأبرياء، من أوطانهم بحثا عن الطعام والمأوى. وقد شاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بنشاط في معالجة مشاكل اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وقالت إن وفدها يثني على استراتيجية المفوضية للتأهب والوقاية وإيجاد الحلول.

١٠ - وأردفت تقول إنه على الرغم من محدودية الموارد البشرية والمادية، نجحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التخفيف من معاناة اللاجئين في أنحاء كثيرة من العالم. غير أنه لا يمكن إيجاد حل دائم لهذه المشكلة إلا عندما تكبح الأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين في حينها. فالاضطراب السياسي والاثني الذي حصل مؤخرا في البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا تسبب في حصول تدفقات جديدة ضخمة من اللاجئين.

١١ - وأضافت قائلة إن نيبال تنهض حاليا بعبء ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ من بوتان. وقالت إن نيبال تؤكد من جديد حق اللاجئين في العودة إلى بلدهم بالسلامة والكرامة وهي ممتنة للمفوضية على مساعدتها المتواصلة في توفير الأغذية والمأوى والمياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات المجتمعية لمخيمات اللاجئين في شرقي نيبال. وقالت إن حكومتها تبذل كل جهد ممكن لحل مشكلة أولئك اللاجئين عن طريق البحث والتفاهم المتبادلين. فوجود اللاجئين على نطاق واسع في بلدان اللجوء، لا سيما أقل البلدان نموا مثل نيبال، يؤدي إلى تفاقم مشاكلهم الاقتصادية ويسهم في زيادة تردي الظروف البيئية والاجتماعية. واختتمت قائلة إنه ينبغي توجيه اهتمام كاف لهذه المشكلة كما ينبغي توفير عناية خاصة بالنساء والأطفال من اللاجئين، لا سيما في حالات الصراع.

١٢ - السيد العيدروس (اليمن): قال إنه يثني على تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/50/12) وعلى السياسات التي مكنت المفوضية من أداء المهام الصعبة الموكولة إليها، لكنه يرغب في أن يقدم بعض التوضيح بصدد الفقرتين ١٩٦ و ١٩٧ من هذا التقرير. فالفقرة ١٩٦ تذكر اليمن الجنوبي والفقرة ١٩٧ تشير إلى شمال اليمن وكأنهما بلدان مختلفان. وقال إن مما يجدر بالذكر أنه تمت إعادة توحيد جزئي اليمن في عام ١٩٩٠ بعد إحراز النصر على القوات الانفصالية، وأن هذا البلد قد أطلق عليه اسم جمهورية اليمن.

١٣ - وأردف يقول إن اليمن يشعر بالدهشة كذلك إزاء الأرقام التي أوردت في هاتين الفقرتين بالنسبة لعدد اللاجئين في البلد. فعلى الرغم من ندرة موارد البلد، والتدمير الذي تمخضت عنه الحرب الانفصالية، وعبء تقديم المساعدة إلى مئات آلاف العائدين اليمنيين بعد حرب الخليج، وكذلك على الرغم مما يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية وبيئية، استقبل اليمن حوالي ٠٠٠ ٦٠ لاجئ من الصومال، وآلافا أخرى من مختلف البلدان، كما دخل إلى أراضيه أكثر من ذلك العدد بكثير على نحو غير شرعي فارين من الأوضاع المفجعة في القرن الافريقي. وقال إن حكومته تقوم، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية، بتقديم جميع أنواع المساعدة لهؤلاء اللاجئين في مختلف المخيمات

المنتشرة في أنحاء البلد. غير أن قدرة البلد على مواصلة تقديم ذلك الدعم تتوقف على سخاء المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية والاقليمية، ومجتمع المانحين عموما.

١٤ - وقال إنه على الرغم من أن حكومته أعربت عن ترحيبها باستقبال اللاجئين ضمن إطار الاتفاقيات والأعراف الدولية والقانون الإنساني، فإنها قلقة إزاء تدفقات اللاجئين الذين يدخلون إلى البلد بصورة غير مشروعة. فاليمن يحتاج إلى الدعم لوضع حد للهجرة غير المشروعة إلى أراضيه وذلك للحفاظ على مصالح بلدان المنشأ وبلدان اللجوء واللاجئين أنفسهم. والحل المثالي للاجئين هو إعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، غير أنه لا يمكن إحراز ذلك إلا من خلال الجهود المنسقة التي تبذلها جميع الأطراف ومن خلال إيجاد الحلول السياسية. ووفقا لذلك، فإن اليمن يؤيد عقد مؤتمر اقليمي بشأن اللاجئين في القرن الافريقي.

١٥ - ومضى يقول إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحتاج إلى كل دعم ممكن كي تستطيع تقاسم العبء الذي يترتب على تقديم المساعدة للاجئين وإعادتهم إلى أوطانهم، لأنهم يأتون عادة من أقل البلدان نموا. واختتم قائلا إن اليمن يرحب باستراتيجية المفوضية فيما يتصل بالاستعداد والوقاية وإيجاد الحلول، التي ثبت نجاحها في جميع أنحاء العالم.

١٦ - السيد بارشيكوف (الاتحاد الروسي): قال إن الحالة التي عانى منها الاتحاد الروسي منذ انحلال الاتحاد السوفياتي السابق جعلته يدرك نبل العمل الانساني الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فعلى مدى السنوات الأربع الماضية توطدت العلاقات بين الاتحاد الروسي والمفوضية، وخصوصا من خلال انضمام الحكومة إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول ١٩٦٧ واشتراكها، منذ بداية عام ١٩٩٥، في اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مما أتاح لها المجال للاطلاع المباشر على الأداء الناجح للاستراتيجية الثلاثية التي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال التأهب والوقاية وإيجاد الحلول.

١٧ - وأضاف أن بلده شهد، خلال تلك الفترة، تفاني المفوضية في خدمة المثل العليا لحقوق الإنسان والقضاء على أسباب ونتائج التشرد في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الاقليم الخاص ببلده حيث كانت الاحتمالات قوية لتفاقم هذه المشكلة تفاقما كبيرا. فلقد كان ما يزيد على ٧٠ مليون شخص في هذه المنطقة يعيشون خارج بلدانهم، ويشمل ذلك حوالي ٢٥ مليون روسي يعيشون خارج الاتحاد الروسي وما يزيد على ٢٦ مليون غير روسي يعيشون فيه.

١٨ - وتابع قائلا إنه استنادا إلى حسابات أجرتها دائرة الهجرة الاتحادية بالاتحاد الروسي، فإن ما يزيد على مليون شخص سيعودون إلى روسيا في السنتين القادمتين من منطقة القوقاز، بالإضافة إلى ٢,٩ مليون روسي من الذين سبق لهم أن هاجروا إلى دول آسيا الوسطى. وأدت النزاعات الداخلية في منطقة القوقاز وملدوفا وآسيا الوسطى إلى تشرد ما يزيد على مليون شخص. وتشرد مليون شخص إضافي داخل بلدان

الاتحاد السوفياتي السابق نتيجة للنزاعات في المنطقة. وتتوافق الطريقة التي تعالج بها المفوضية مشكلة اللاجئين مع احتياجات الاتحاد الروسي الذي كان بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي للتخفيف من حدة التوترات ومنع النزاعات وإعادة الاستقرار والسلم والنظام العام إلى البلد الذي لم يعرف الديمقراطية إلا منذ عهد قريب.

١٩ - وقال إن وفده يرى أنه ينبغي للمفوضية أن تركز اهتمامها على التدابير الوقائية، بما في ذلك تدابير منع انتهاكات حقوق الإنسان، وعليها أن تضع استراتيجية لمنع الهجرات الجماعية وتخفيضها. ويؤيد وفده إنشاء نظام عالمي لتبادل المعلومات الرسمية بشأن احتمالات تدفق اللاجئين، حتى يكون بالإمكان إعداد الظروف الضرورية لاستقبال هؤلاء اللاجئين ومساعدتهم بصورة مسبقة، وذلك حتما مع الاشتراك النشط للمفوضية. ويجب أن تؤخذ الخبرة المكتسبة من نظم الإنذار المبكر في حالات الطوارئ بالاعتبار على نحو كامل.

٢٠ - ومضى يقول إن من دواعي سرور وفده قيام المجتمع الدولي بدعم الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٣ وهو أنه ينبغي إجراء تحليل لمشاكل اللاجئين بجميع جوانبها وأنه يشعر بالرضا لأن تقرير المفوضية درس مسألة توفير المساعدة لمنع تفاقم مشاكل الهجرة والتخفيف من آثار تدفقات اللاجئين، في إطار وضع مبادئ توجيهية عامة تتعلق بتنقل الأشخاص.

٢١ - ومضى يقول إن وفده يرحب بالمشاركة البناءة للمفوضية في تقديم المساعدة الإنسانية لبلدان رابطة الدول المستقلة. ومن خلال مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاتحاد الروسي، فقد جرى حوار نشط بين موسكو وجنيف بشأن جميع المسائل المتصلة بولاية المفوضية في ذلك البلد وتنسيق الأنشطة.

٢٢ - وأضاف أن عقد مؤتمر بشأن مشاكل اللاجئين وغيرهم من المهاجرين في رابطة الدول المستقلة يعتبر حاسما بالنسبة لمصير الملايين من الأشخاص المنتمين إلى مختلف الخلفيات الإثنية والمعتقدات السياسية. فالتخفيف من عذاب هؤلاء الناس ووضع طرق منسقة لإزالة الصعوبات من طريق العمل مع المهاجرين في كل بلد من بلدان المجتمع الدولي، استنادا إلى القواعد الدولية لحقوق الإنسان، يدخل في المصلحة الكاملة لهذه الدول ويسهم في تعزيز المجتمع المدني. ويأمل وفده في أن يتيح المؤتمر مجالا لتحليل المشاكل المتصلة بدينامية التشرد، وإلقاء الضوء على أكثر الاحتياجات الملحة للمشردين في مجالات الحماية القانونية والمساعدة العملية، ودراسة مشاكل الوقاية والتوصل إلى حلول طويلة الأمد لهذه المشاكل.

٢٣ - وقال إنه، إعدادا للمؤتمر، عقد اجتماع للخبراء في جنيف وعقدت اجتماعات فرعية في تبليسي وأشغابات وكييف. وبدا أن المجتمع الدولي يدرك على نحو متزايد مشكلة الهجرة في إقليم رابطة الدول المستقلة ويعتبر هذا مدعاة للأمل في أن تتحقق نتائج فعلية وعملية. فالنطاق الواسع للحالات المتنوعة والسبل المختلفة التي يجري فيها تطبيق القواعد الدولية والقوانين الوطنية على المجموعات المهاجرة

المختلفة في بلدان المنطقة يتطلب اعتماد معايير غير تقليدية. ويأمل وفده في أن تشارك جميع بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة اشتراكا نشطا في عملية الإعداد للمؤتمر، وهي مدركة إدراكا تاما للإمكانات والفوائد التي تترتب على إيجاد حلول متوازنة لهذه المشكلة الإنسانية بطريقة جماعية وغير تصادمية. وإن وفده لعلى ثقة أيضا من أن الدول والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية ستشارك في المؤتمر وسيتقدم وفده، بالاشتراك مع آخرين، بمشروع قرار يرمي إلى ذلك وهو يأمل في أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

٢٤ - وختم المتحدث كلمته قائلا إنه نظرا لما يقوم من رابطة واضحة بين انتهاكات حقوق الإنسان والتشريد الجماعي وظهور التهديدات للسلم والأمن الدوليين، فإن روسيا تتفق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أن رصد حقوق الإنسان يجب أن يكون واحدا من تدابير الوقاية التي تدرج في خطط أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي المفاوضات بشأن إيجاد تسوية سلمية للنزاعات وأن صيانة حقوق الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بحماية اللاجئين.

٢٥ - السيد سانتابوترا (تايلند): أعرب عن امتنانه للمفوضية وموظفيها على الجهود التي بذلوها، بالتعاون مع الحكومة التايلندية، لمساعدة اللاجئين من الهند الصينية وغير اللاجئين وطالبي اللجوء في تايلند. وقد أظهر التاريخ أنه لا يمكن التخفيف من حدة المشكلة وتخفيضها وحتى حلها حلا فعليا إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف والثنائي وفي العديد من الحالات أيضا من خلال مساعدة أحد الوسطاء. ونبالة غرض المفوضية وحسن نيتها جعلا من المفوضية هيئة مثلى لتيسير حل المشاكل في بعض الحالات، على اعتبار أن عملها يتجاوز الحدود والعرق واللون والدين والثقافة واللغة وحتى الأنظمة. وهي تحظى، لجميع هذه الأسباب، بدعم حكومته الكامل.

٢٦ - وأضاف أن تايلند تبرعت، في عام ١٩٩٤، بما يزيد على ٠٠٠ ٨٠ دولار لإدارة الشؤون الانسانية لمساعدة ضحايا الأزمة في رواندا. وخصص من هذا المبلغ حوالي ٠٠٠ ٥٠ دولار للمفوضية وللمنظمات غير الحكومية للمساعدة على إعادة توطين الروانديين العائدين والمشردين داخليا. ويحث وفده البلدان الأخرى على المساعدة بما تيسر بغية إظهار التزامها بعمل المفوضية. ولأن تايلند مدركة لما يمكن أن ترتبه مشكلة اللاجئين والمشردين من عبء على بلد ما، فهي ترى أن أفضل حل لها هو الإعادة إلى الوطن، بحيث يصبح العائدون ذخيرة في إنعاش بلدانهم وتنميتها.

٢٧ - ومضى يقول إن الخبرة التي اكتسبتها تايلند بصفتها بلد ملجأ أول علمتها الدروس التالية: (أ) أن على بلدان المصدر أن تسهل ايجاد الحل عن طريق خلق الظروف التي تجعل من العودة عملية تستحق العناء؛ (ب) أنه يجب إعادة توطين اللاجئين الحسني النية في بلدان ثالثة، بينما يجب إعادة غير اللاجئين والمشردين إلى أوطانهم ضمانا لعدم تخليف أية مشاكل في بلدان الملجأ الأول؛ (ج) أن على بلدان الملجأ الأول أن توازن بين الاعتبارات الانسانية واعتبارات أمنها ومصالحها، على اعتبار أن مفهوم "التوطين المحلي" يمكن أن يسبب مشاكل اجتماعية؛ (د) أن أهمية المشاركة الدولية في حمل الأعباء فيما يتعلق

باللاجئين غنية عن البيان، على اعتبار أن وجود برنامج جيد للتوطين في البلدان الثالثة والضغط على بلدان المصدر لخلق بيئة ملائمة للعائدين تشجع بلدان الملجأ الأول وتمنحها دعما معنويا؛ (هـ) أنه يجب التفاوض بشأن وضع خطط عمل شاملة على غرار تلك المتعلقة باللاجئين من الهند الصينية؛ (و) أن على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تدرس إمكانية إنشاء "مناطق آمنة" داخل بلدان المصدر بغية توفير الملجأ الآمن للعائدين والمشردين الذين هم تحت رعايتها غير المنحازة؛ (ز) أن على اللاجئين والمشردين أن يمتثلوا للقوانين والأنظمة في بلد الملجأ، بما في ذلك التدابير المشروعة المتخذة للحفاظ على النظام العام وفق ما هو منصوص عليه في استنتاجات الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنفيذية المعقودة في عام ١٩٨٧؛ (ح) أنه يجب معالجة الآثار التي يخلفها اللاجئون على البيئة وينبغي تجنب الاستنفاد غير الضروري للموارد الطبيعية: ويمكن للثقافة ولنشر المعلومات ذات الصلة أن يخففا من حدة هذه المشكلة.

٢٨ - وختم المتحدث كلمته قائلا إنه في حالة اللاجئين من الهند الصينية، يتعين على جميع الأطراف المعنيين إكمال برنامج إعادة التوطين بدون إبطاء، وبما يتفق مع خطة العمل الشاملة للاجئين من الهند الصينية التي اعترف بها على أنها أفضل السوابق في معالجة الأزمات على المستوى الإقليمي. وعلى بلد الملجأ الأول والبلد الثالث الذي تتم فيه إعادة التوطين ولا سيما بلد المصدر أن تتشارك في حمل العبء وحل المشكلة. وجل ما تستطيعه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهو المساعدة على تسهيل ايجاد الحل. وبإمكان المجتمع الدولي، من جهته، تخفيف العبء ريثما يتم التوصل إلى حل.

٢٩ - السيدة تاي (توغو): قالت إنه رغم خطورة الأزمات الانسانية وظهورها المفاجئ الذي لا يمكن فهمه أحيانا، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحاول بشكل ثابت أن تقدم المعونة للأشخاص المهددين بشكل خطر في وجودهم. ولهذا السبب، فمن الضروري ملاحظة الجهود التي تبذلها المفوضية كل يوم بشكل لا لبس فيه لمساعدة الآلاف من الناس على البقاء أحياء، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي والتبرعات التي يقدمها مانحون أسخياء. وقالت إن وفدها يلاحظ بقلق أن المفوضية ترعى ٢٨,٧ مليون لاجئ وخصوصا أن ما يزيد على نصف هؤلاء اللاجئين يعيشون في القارة الأفريقية. ومما يدعو إلى الامتنان أن معظم الأنشطة التي اضطلع بها خلال الفترة التي هي قيد النظر ترمي إلى تخليص هؤلاء الأشخاص من ربقة الجوع والفقر والعنف بل الموت عن طريق تقديم المساعدة والعون الملائمين لهم.

٣٠ - وأضافت أن وفدها يلاحظ ويدعم الجهود المبذولة لتشجيع العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة المشردين إلى أماكنهم الأصلية، كما يلاحظ ويدعم الآليات والطرق المستخدمة لإعادة دمجهم في المجتمع. وخطورة مشاكل اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى هي التي حفزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى عقد مؤتمر بوجمبورا الإقليمي، الذي أسفر عن اعتماد خطة عمل للحد من آثار هذا الويل. وقالت إنها تحترم احتراما كبيرا هذه المبادرات ومختلف الخطط التي تمت الموافقة عليها، بيد أنه يجب على المجتمع الدولي والبلدان المعنية أن لا تألو جهدا للمشاركة الكاملة والفعالة في تنفيذها.

٣١ - ومضت تقول إن مشكلة اللاجئين قد بلغت هذا المستوى بسبب استمرار النزاعات الداخلية والدولية، والتغيرات في الحالة السياسية، وبروز عمليات التحول إلى الديمقراطية والانتهاكات الجسيمة لحقوق

الانسان. ومن الواضح أن العواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المشكلة لا تساعد على إحلال السلام والأمن والرفاهية التي تتوق اليها الانسانية. ومع إبقاء ذلك ماثلا في الذهن، فإن وفدها يعتبر أن الاستراتيجية التي تقترحها المفوضية والرامية إلى تعزيز تنسيق الأنشطة الانسانية مع غيرها من مؤسسات وأجهزة الأمم المتحدة هي مسألة حساسة.

٣٢ - وقالت المتحدثة إنه ينبغي أن يكون الحل حلا شاملا مبنيا على أسس الوقاية والتخفيف من الضرر الذي يلحق بالبيئة والتفتيش عن الحلول المستدامة التي ينبغي أن تستند إلى إرادة سياسية تهدف إلى حماية حقوق الانسان والدفاع عنها وتعزيزها، وضمان اشتراك المواطنين في الحكومة، وإيجاد بيئة تمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويتطلب تحقيق الحلول المستدامة تضامنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وهو ما يعني أن الموارد المالية والبشرية التي تتخطى قدرة البلد الواحد أو مجموعة ضئيلة من البلدان يجب حشدها. وفي هذا الضوء يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في اقتراح رئيس جمهورية زائير الرامي إلى عقد مؤتمر عالمي بشأن هذا الموضوع المهم، وهو ما أيده المؤتمر الحادي والثلاثون لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في أديس أبابا في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥. وترى توغو أن عقد مثل هذا المؤتمر من شأنه أن يحفز على وضع مبادئ توجيهية شاملة وعملية لمعالجة مشكلة اللاجئين بأفضل طريقة ممكنة تكون في مصلحة الانسانية جمعاء.

٣٣ - وفيما يتعلق بالفقرة ٩٢ من تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/50/12)، حيث جرت الإشارة إلى الحالة في توغو، قالت المتحدثة إن وفدها يرغب في استكمال معلومات اللجنة عن طريق الإفادة بأنه في أعقاب اعتماد العفو العام المشار اليه في تلك الفقرة، بتاريخ ١٢ آب/اغسطس ١٩٩٥، فإن حكومة توغو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقعتا اتفاقا في لومي يتعلق بإعادة اللاجئين التوغيين إلى وطنهم. وبهدف الإسهام في إنشاء مكتب للمفوضية في لومي، فقد وقع الطرفان اتفاق مقر في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ بغية توفير جميع المرافق والامتيازات لهيئة تمثيل المفوضية تمكينا لها من تحقيق أهدافها في إطار أفضل الظروف الممكنة. ويمكن اعتبار النتائج التي تحققت حتى الآن مرضية.

٣٤ - السيد غوباريفيتش (بيلاروس): قال إن وفده يود أن يعرب عن تقديره لتفاني موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيره من المنظمات الدولية التي لم تأل جهدا في الدفاع عن اللاجئين والمشردين وتحسين حالتهم. ونظرا للأخطار التي يتعرض لها موظفو الشؤون الإنسانية في أداء مهامهم، فإن بيلاروس توافق مع اوكرانيا واليابان، من بين بلدان أخرى، على ضرورة توفير الحماية لهم في إطار الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم. وجدير بالإشارة في هذا الصدد أن بيلاروس كانت الدولة الرابعة والثلاثين التي وقعت على الاتفاقية.

٣٥ - وأضاف أنه رغم ما بذلته المفوضية والعديد من المنظمات غير الحكومية من جهود لا تفتر، يوجد حاليا ما يزيد على ٢٧ مليون لاجئ ومشرد في جميع أنحاء العالم. وبكل أسف، ليست بيلاروس بمنأى عن تدفق اللاجئين إلى داخل إقليمها لأسباب معروفة تتصل بانحلال الاتحاد السوفيتي. ومما زاد الحالة سوءا

أن حدود العديد من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لا تزال غير محددة بوضوح ولا توجد سياسات واضحة للهجرة.

٣٦ - وأردف قائلا إن السلطات المختصة في بيلاروس تقوم بتحديد من ينبغي منحهم مركز اللاجئ من بين ما يقرب من ٠٠٠ ٢٨ شخص طلبوا اللجوء إلى البلد خلال السنوات القليلة السابقة. ويشمل هذا العدد ما يزيد على ٠٠٠ ١٠ شخص من بلدان منطقة البلطيق و ٠٠٠ ٤ شخص من الاتحاد الروسي والباقون من بلدان آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. وقرابة نصف عدد مجموع اللاجئين هم من أصل بيلاروسي. وبالنسبة للعديد من اللاجئين، تشكل بيلاروس بلد العبور في طريقهم إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن نظرا للمشاكل التي تواجهها بلدان الملجأ، هناك احتمال ألا يتمكن العديد من هؤلاء اللاجئين، وبعضهم من اللاجئين غير الشرعيين، من أن يجدوا ملجأ مما يؤدي إلى زيادة تفاقم مشكلة اللاجئين في بيلاروس. ويقدر أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الموجودين حاليا في البلد يتراوح بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ٤٠٠. والعديد منهم متورط في موجة الأنشطة الإجرامية المتنامية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريبها.

٣٧ - ومضى المتحدث إلى القول إن الحالة تدعو إلى القلق العميق بالنسبة لحكومة بيلاروس التي تسعى إلى وضع إطار قانوني ملائم لتنظيم الهجرة. وفي شهر تموز/يوليه ١٩٩٥، وضع قانون يتعلق باللاجئين موضع التنفيذ وأوشك مشروع قانون يتعلق بسياسة الهجرة على الإنجاز. ولكن، وبغية معالجة مشكلة اللاجئين والمشردين بشكل ملائم، لا بد من تعزيز التعاون بين بلدان المصدر وبلدان العبور والبلدان المقصودة. وهو جهد يتطلب اشتراك المنظمات الدولية ذات الصلة.

٣٨ - وختم المتحدث كلمته قائلا إن وفد بيلاروس يشيد بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الأنشطة التي اضطلعت بها في رابطة الدول المستقلة في مصلحة اللاجئين وعديمي الجنسية والمشردين في هذه المنطقة. وهي تؤيد اقتراح عقد مؤتمر إقليمي في منتصف عام ١٩٩٦ سعيا للتوصل إلى حل لهذه المشكلة. وتود بيلاروس أن تكرر اقتراحها الرامي إلى أن المؤتمر الإقليمي ينبغي عقده في منسك. وقد أسهمت الاستعدادات لهذا المؤتمر، التي شاركت فيها المنظمة الدولية للهجرة مشاركة نشطة، إسهاما قيما في تقييم واقع الحالة في المنطقة. وأخيرا، قال المتحدث إن وفده يود أن يؤكد أن حكومة بيلاروس ستواصل دعمها لعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي أنجزت للتو فتح مكتب إقليمي في منسك.

٣٩ - السيد ويلي (النرويج): قال إنه نظرا لأن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية يتزايد بصورة حادة، فقد كان هناك اعتراف بضرورة معالجة المسائل المتصلة بهذه الحماية في الحالات الطارئة الكبرى بصورة أكثر انتظاما. وفي هذا الصدد، فإن الأولوية العليا التي أوليت لتعزيز التأهب وقدرة الاستجابة في حالات الطوارئ لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يعتبر أمرا مشجعا. كما رحبت النرويج بمطالبة المفوضية بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لكفالة حماية الأشخاص الذين يفرون من

حالات النزاع والذين يصبحون بالتالي غير قادرين على العودة إلى بلدانهم الأصلية. وتعتبر الحماية الدولية للاجئين الركن المركزي لولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي لا يزال أساسها القانوني يتمثل في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. وقد طالبت النرويج جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى هذين الصكين وتنفيذهما تنفيذا كاملا أن تفعل ذلك. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن النرويج قد أخذت بمفهوم الحماية المؤقتة، كجزء لا يتجزأ من سياستها المتعلقة باللاجئين، لتشجيع اتباع نهج تدريجي ومنتظم لإعادتهم إلى أوطانهم التي ينبغي أن تكون هدف أي سياسة تتعلق باللاجئين، عندما تسمح الظروف بذلك.

٤٠ - وذكر أن الأشخاص المشردين داخليا يتجاوزون حاليا الأشخاص الذين يعتبرون لاجئين بموجب اتفاقية عام ١٩٥١. وقد دافعت النرويج في مختلف المناسبات عن أن احتياجات الأشخاص المشردين داخليا ينبغي أن تدرج في جدول الأعمال الدولي. ومن شأن إزالة العوامل التي تضطر السكان للهروب من منازلهم أن تمنع عمليات التشرد الداخلي وتدفقات اللاجئين. ولذلك فإن الجهود التي تبذلها مفوضية اللاجئين لإعمال المعايير والمبادئ المتعلقة بالمشاركة بالنيابة عن الأشخاص المشردين داخليا هي محل ترحيب.

٤١ - وأضاف أن انتهاكات حقوق الإنسان تعتبر عاملا رئيسيا من العوامل التي تتسبب في نزوح اللاجئين بالإضافة إلى أنها تشكل عائقا أمام عودتهم الطوعية والمأمونة إلى ديارهم. وبالرغم من أن مكتب المفوض السامي قد قام بحق بتكثيف تعاونه مع جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإنه ينبغي توكيد مسؤولية الدول عن منع الظروف التي تؤدي إلى تدفقات اللاجئين والقيام بدلا من ذلك بتعزيز الظروف المفضية إلى العودة الطوعية إلى الوطن. وترحب النرويج بالنتائج التي تم اعتمادها في الدورة السابقة للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق باللاجئين من النساء. كما أعربت النرويج عن سرورها لأن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في وقت سابق من العام في بيجين، قد أكد على ضرورة توفير الحماية والمساعدة والتدريب إلى اللاجئين من النساء. كما تؤيد النرويج بقوة الجهود التي تبذلها المفوضية لحماية ومساعدة اللاجئين من الأطفال.

٤٢ - وأردف أن اللجنة التنفيذية اتخذت أيضا في دورتها الأخيرة مقررات هامة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. وفي ميدان الإغاثة الإنسانية، فإن الجهود المستمرة للتوصل لأفضل الترتيبات الممكنة مع الشركاء المنفذين تشكل عاملا هاما بالنسبة للمفوضية. ولذلك، فقد تابعت النرويج باهتمام كبير عملية "الشراكة الفاعلة" التي يجري تنفيذها بمبادرة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس الدولي للوكالات الطوعية. وختم كلامه بقوله إن حكومته تعلن عن مواصلة تأييدها للمفوضية وتعاونها معها وتثني على المفوض السامي للخطوات التي اتخذها في تحديث هيكل الميزانية وإنشاء أساليب عمل جديدة للجنة التنفيذية.

٤٣ - السيد بويرنومو (اندونيسيا): قال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد حققت مستوى عاليا من الأداء في مجال تقديم المساعدة والحماية إلى ملايين اللاجئين والمشردين وغيرهم من الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في جميع أنحاء العالم؛ ويرحب وفده بوجه خاص بالتنسيق الذي تقوم به

المفوضية مع الهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة. فتحسين التعاون بين المفوضية ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يساعد على زيادة الوعي بالعلاقة بين مسائل اللاجئين ومشاغل حقوق الإنسان الأوسع نطاقا ويؤدي كذلك إلى تمكين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أداء دورها الأساسي في مجال الحماية بصورة أكثر كفاءة.

٤٤ - وذكر في السياق نفسه، أن وفده يشعر بالتشجيع لأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشارك بصورة فعالة في جميع اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، نظرا لأن هذه اللجنة تؤدي دورا مفيدا في توضيح الولايات وتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين الحالات الطارئة. كما ينبغي المحافظة على العلاقة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الشؤون الإنسانية. وفي سياق التعاون بين الوكالات، يلاحظ وفده مشاركة مفوضي شؤون اللاجئين في أعمال لجنة التنسيق الإدارية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في السلسلة المتصلة من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التنمية.

٤٥ - وأضاف أن مفوضية شؤون اللاجئين تواصل إدماج الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال في تخطيط برامجها وتنفيذها. وفي هذا الصدد، قال إنه يود أن يشير إلى أنشطة الفريق العامل المعني باللاجئين من النساء والأطفال وإلى القرار القاضي بإنشاء أربعة وظائف جديدة لمستشار إقليمي معني باللاجئين من النساء. وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها المفوضية من أجل التعرف على الأطفال غير المصحوبين وتسجيلهم وتعقبهم، وعن تأييده للنتائج التي تم التوصل إليها في تقرير الأمين العام (A/50/555) ومفادها أن من شأن توثيق التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن يساعد على زيادة تحسين الاستجابة لحالات الطوارئ.

٤٦ - وأردف أن التقدم مستمر في جنوب شرق آسيا في مجال إيجاد حل لمشكلة اللاجئين في المنطقة، بالمساعدة والتعاون القيمين اللذين تبديهما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بيد أن جميع هذه الأنشطة التي يضطلع بها في إطار خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية ستنهى في نهاية عام ١٩٩٥، وقد تحملت أندونيسيا وغيرها من بلدان اللجوء الأولي في المنطقة منذ عشرين عاما نصيبها من العبء ولا تزال تقدم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين. ولذلك، فإن وفده يدعو جميع الأطراف المعنية لمواصلة تأييدها إلى أن يتم حل المشكلة بصورة نهائية.

٤٧ - السيد بدري (جيبوتي): قال إن هناك حاليا أكثر من ٢٧ مليون لاجئ ومشرد في العالم، منهم أكثر من ٥٠ في المائة في أفريقيا. والغالبية العظمى من اللاجئين هي من النساء والأطفال والشيوخ الذين يحتاجون إلى حماية ومساعدة خاصين في وقت تنفد فيه الموارد المالية لأن السخاء التقليدي الذي كان يسود في جميع أنحاء العالم يختفي ولأن بعض البلدان، التي هي ليست دوما أفقر البلدان شرعت في اعتماد سياسات تقييدية فيما يتعلق بحق اللجوء.

٤٨ - وذكر أن شرق أفريقيا، ولا سيما منطقة القرن الأفريقي، تعتبر من أشد المناطق تأثرا بمشكلة اللاجئين. فهذه المأساة التي ترجع إلى عقود عديدة، هي نتيجة لكل من المنازعات المستمرة والفيضانات وحالات الجفاف التي أدت إلى حدوث حالات نقص هائلة في الأغذية. وقد تم الاعتراف في اجتماع رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية المعقود في أديس أبابا في عام ١٩٩٢ بغية التوصل إلى حل دائم لهذه المأساة الإنسانية، بأن السبيل الوحيد لحل المشكلة حلا نهائيا لا يقتصر على مجرد التوصل إلى حل سلمي للمنازعات، وإنما يتم قبل كل شيء من خلال تحسين الحالة الاقتصادية للبلدان المعنية. وبالرغم من تحقيق تقدم هام في السنوات الأخيرة مع عودة اللاجئين الإثيوبيين والأريتريين، فإن مسألة اللاجئين في القرن الأفريقي لا تزال تمثل الشاغل الرئيسي لحكومات هذه المنطقة دون الإقليمية بسبب الحالة في الصومال. وبالرغم من بعض المحاولات التي قام بها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى الصومال، فإن المشكلة لم تحل بعد. وإن عدم وجود حكومة أو إدارة، فإن المنازعات التي عصفت بالصومال والعنف وانعدام الأمن قد اضطر مئات الألوف من الصوماليين إلى التماس ملجأ دائم في البلدان المجاورة، ولا سيما في إثيوبيا وكينيا وجيبوتي.

٤٩ - وقد استقبلت جيبوتي بعد أن نالت استقلالها عام ١٩٧٧ الآلاف من اللاجئين الذين فروا من الحروب. وهي تستضيف حاليا أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ ومشرد. ونظرا لأن عدد سكان جيبوتي يبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة، فإن ذلك يشكل عبئا هائلا. ونتيجة لهذه الحالة، فقد زاد انعدام الأمن، وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك ضغوط هائلة على الموارد المحدودة بالفعل وعلى الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية المزعزعة في جيبوتي. وتقدم نسبة تبلغ حوالي ٤٠ في المائة من الخدمات الصحية إلى اللاجئين وتتأثر حالة العمالة من جراء اللاجئين، الذين هم على استعداد للعمل مقابل أجور مخفضة جدا. وما لم يتم التوصل إلى حل دائم قريبا، فإن المشكلة ستؤثر كذلك في الوضع السياسي في جيبوتي.

٥٠ - وقال ممثل جيبوتي إنه بالرغم من النداءات الموجهة من أجل الحصول على مساعدة من المجتمع الدولي، التي لم تجد أي استجابة، والمصاعب التي واجهتها، فإن جيبوتي لم يقع اختيارها أبدا على سياسة لتقييد أو اغلاق حدودها. وقد شجعت جيبوتي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الإعادة الاختيارية للاجئين عندما تسمح الأحوال في بلد العودة. ولسوء الحظ، فإن تلك العمليات قد توقفت باستمرار بسبب نقص الموارد اللازمة. والحل الممكن الوحيد لهذه الحالة المأساوية هو تقديم مساعدة كبيرة إلى بلدان الملجأ في المنطقة ومساعدة الصومال. ولا يكفي تقديم مساعدة إنسانية لمكافحة الجوع؛ ويتعين مساعدة الصومال على إعادة إنشاء مؤسساتها، وإعادة بناء بنيتها الأساسية وإعادة تشغيل اقتصادها. وعندئذ سيكون في الامكان بالنسبة للمنطقة استعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يعتبر أساسيا بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

٥١ - واستطرد قائلا إن جيبوتي تؤيد تعليق الأمين العام في هذا التقرير على المساعدة المقدمة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا بأنه "يستدعي استمرار الحركات السكانية وتدفقات اللاجئين اتباع نهج شامل يركز على عناصر رئيسية ثلاثة: الوقاية والأثر العكسي للاجئين على بلدان اللجوء، والبحث

عن حلول دائمة" (A/50/413، الفقرة ١٠). وأفضل وقاية هي الحالة الاقتصادية الجيدة. وقد ثارت صراعات عديدة بسبب أحوال الفقر التي يعيش فيها السكان؛ ويمكن تلافي هذه الصراعات عن طريق تقديم مساعدة إنمائية وفقا لاحتياجات البلدان، بدلا من انفاق ملايين الدولارات على توزيع المعونة الإنسانية أو تنظيم مؤتمرات للمصالحة.

٥٢ - السيد لوكابو (زائير): قال إن بلده بسبب موقعها الجغرافي قد واجهت مشاكل اللاجئين منذ الحصول على استقلالها بسبب حدودها المشتركة مع تسعة بلدان إفريقية التي أرسلت، في مناسبات مختلفة أمواجا متدفقة من اللاجئين إلى أراضيها. ومنذ عام ١٩٥٩ جاء العدد الأكبر من التدفقات الجماعية للاجئين الذين يطلبون اللجوء إلى زائير من منطقة البحيرات العظمى. وقد مثل وجود نحو ثلاثة ملايين لاجئ، الذين دخلوا إلى زائير كنتيجة للأحداث المأساوية في رواندا وبوروندي، تحديا وعبئا لا مثيل لهما بالنسبة لحكومة وشعب بلده.

٥٣ - واسترسل قائلا إن وفده قد شعر بالاستياء لأن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لم يشر إلى التضحيات التي قدمها بلده وشعبه. ووفقا لبيان رئيس جمهورية زائير بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، فإنه في حين أن ١٥ بلدا بالاتحاد الأوروبي قد قبلت على أراضيها ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ من يوغوسلافيا السابقة، فإن زائير قد رحبت بأكثر من مليوني لاجئ. وبالرغم مما أبدته من كرم ضيافة وسخاء وإنسانية، فإن زائير وحدها قد واجهت النقد بدلا من الدعم من المجتمع الدولي. ولن توافق زائير على الاطلاق على أن تكون كبش فداء؛ كما أنها لا ترغب رهن أمن وتنمية وتوازن سكانها بنية الإبقاء على مئات الآلاف من اللاجئين على أراضيها لفترة زمنية غير محددة. ولا يمكن أن يبقى المجتمع الدولي غير مبال بمعاناة زائير ثم يوجه إليها النقد لقرارها باعادة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي.

٥٤ - وفيما يتعلق بمسألة التسوية المحلية التي أشير إليها في التقرير (A/50/12، الفقرات من ٥٣ إلى ٥٥)، ووفقا لبيان رئيس الجمهورية المشار إليه من قبل، قال إن زائير رفضت التواطؤ مع السياسة التي تنفذها رواندا وبوروندي والتي ستحول الأغلبية العظمى من الإقليم الشرقي لزائير إلى موطن للهوتو. ووفقا لما ذكره الرئيس، فإن حكومة وبرلمان وشعب زائير يرفضون بشدة فكرة "التسوية المحلية" الموصى بها في التقرير. ومسألة استقرار الهوتو الروانديين على أراضي زائير بغية استرضاء سلطات التوتسي في كيغالي هي مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة لبلده وإحدى المسائل التي اتخذت حكومته بشأنها موقفا واضحا. وفي قرار اتخذ في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، قرر كل من المجلس الأعلى للجمهورية، والبرلمان الانتقالي، واضعين في الاعتبار جميع الآثار العكسية بالنسبة للزائريين الناجمة عن وجود لاجئين من رواندا وبوروندي، بما في ذلك المشاكل الإيكولوجية، والأعمال الإجرامية ومحاولات السيطرة على السكان الأصليين، أن يطالبا بالعودة غير المشروطة، بدون أي تأخير، لجميع اللاجئين والمهاجرين من هذين البلدين. وقال إنه يأمل في أن يعبئ المجتمع الدولي الدعم لمساعدة زائير على معالجة الآثار الناشئة عن البقاء الممتد بافراط للاجئين في إحدى أجمل مناطق البلد، وذلك دون إهمال تنزانيا التي ووجهت بمصاعب مماثلة.

٥٥ - السيد حمزة (العراق): قال إن مشكلة اللاجئين تدخل في نطاق المسؤولية الدولية لأن المشكلة تؤثر على البلد الأصلي والمجتمع الدولي ككل، الذي يتعين عليه تقديم الحماية. وفي هذا الصدد اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور يستحق التنويه في تقديم المساعدة إلى اللاجئين والتخفيف من معاناتهم.

٥٦ - وفيما يتعلق بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/50/12)، ولا سيما الاشارة إلى اللاجئين العراقيين في البلدان المجاورة، قال إن بلده لم تواجه أبدا بوضع يهاجر فيه مواطنوها إلى بلدان أخرى كلاجئين. وعلى العكس، قدمت على الدوام الملجأ والمأوى للأفراد القادمين إلى أراضيها. ويغادر العراقيون البلد كنتيجة مباشرة للظروف الاستثنائية الناشئة عن الحظر غير العادل المفروض من الأمم المتحدة، وقبل ذلك، العدوان العسكري الذي شنه التحالف الدولي على بلده. وقد تسبب الحظر الاقتصادي، الذي لم يعد له مبرر نظرا لأن العراق قد امتثل للقرارات ذات الصلة، في نقص خطير في الأغذية والأدوية، مما نتج عنه انخفاض محسوس في نوعية الحياة للشعب العراقي، واضطر بعض أفراده إلى مغادرة البلد بحثا عن أحوال أفضل، على أمل العودة عند تحسن الحالة. وفضلا عن ذلك، وفي المنطقة الشمالية من البلد، أدت الصراعات الداخلية بين الفصائل المحلية إلى خروج آخر المواطنين إلى البلدان المجاورة. وبغية حل هذه المشكلة، يتعين وقف التدخل في الشؤون الداخلية للبلد حتى يمكن استعادة ظروف الأمن والاستقرار المطلوبة لعودة اللاجئين.

٥٧ - ومضى قائلا إن إحدى الآثار العكسية للجزاءات تمثلت بوضوح في تشرد الآلاف من العمال المتخصصين الذين أجبروا على مغادرة البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمعن التفكير في مدى صحة نظام الجزاءات وأن يسعى إلى إيجاد آليات جديدة قد تؤدي إلى التخفيف من الآثار الخطيرة لفرضه بطريقة تحكمية، ويتعين على الأمم المتحدة أن تدرس، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات حقوق الإنسان، مسألة العلاقة بين الهجرة والتنمية بغية تعزيز تنمية البلدان التي تدفع ظروفها الاقتصادية إلى الهجرة. وقال إن هناك حاجة أيضا إلى إعادة تأكيد حجم المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية لمساعدتها على تحقيق قدرات تقنية واقتصادية تؤدي إلى التنمية والتقدم. وسيعود المواطنون العراقيون الذين أجبروا على مغادرة بلدهم عند رفع الحظر. وقال إن حكومته تحث لذلك الأمم المتحدة على النظر في إمكانية إنهاء أو خفض الجزاءات الاقتصادية، نظرا لأنه لم يعد يوجد أي مبرر للإبقاء عليها.

٥٨ - السيدة كارينا (لاتفيا): تحدثت ممارسة لحقها في الرد، وبالنيابة عن بلدها ولاتفيا، فقالت إنها ترحب بالمعلومات المقدمة من ممثل بيلاروس، لا سيما الجزء المتعلق بدول البلطيق، وقد قال ممثل بيلاروس أن نحو ٢٨ ٠٠٠ فرد قد طلبوا في السنوات الأخيرة منحهم مركز اللاجئين في بيلاروس، وكانوا أساسا أشخاص قادمين من دول البلطيق، والاتحاد الروسي، وآسيا الوسطى، ومنطقة القوقاز. وترى لاتفيا وليتوانيا أن التدفق السكاني من دول البلطيق إلى بيلاروس هو نتيجة لعودة الأفراد من ذوي الأصل البيلاروسي إلى

وطنهم، وتشعر لاتفيا وليتوانيا بالتقدير لجهود سلطات بيلاروس لفحص كل حالة فحصا متأنيا بغية التمييز بين اللاجئين وأولئك الذين يعودون إلى بلدهم كعائدين.

٥٩ - السيدة انتلمان (استونيا): تحدثت ممارسة لحقها في الرد، فقالت إنها قد أحاطت علما مع الاهتمام بعدد الأشخاص الذين طلبوا منحهم مركز اللاجئين في بيلاروس في السنوات الأخيرة، وقد أدى تفتت الاتحاد السوفياتي إلى حدوث تدفق ملموس بوضوح للاجئين، ويرجع ذلك جزئيا إلى رغبة أشخاص عديدين في العودة إلى بلدهم الأصلي. وقد تدارست حكومة استونيا هذه المسألة بصورة شاملة وأنشأت، كعلامة على حسن نيتها وحتى يمكن للأفراد ممارسة حقهم في العودة إلى بلدهم الأصلي، صندوقا خاصا لهذا الغرض.

٦٠ - السيد غوباريفتش (بيلاروس): تحدث ممارسة لحقه في الرد فقال، بعد أن رحب بالبيانات السابقة إن حكومته لم تشر إلى اللاجئين من دول البلطيق عندما تحدثت عن ٠٠٠ ١٠ فرد من السكان السابقين لدول البلطيق الذين تقدموا، وفقا للقانون الوطني في بيلاروس، بطلبات لمنحهم مركز اللاجئين في بيلاروس، وسيجري حتما إعادة عدد كبير من أولئك الأفراد إلى بلدهم فور انتهاء الحكومة من استعراض طلباتهم، نظرا لأن مركز اللاجئين لا يمكن أن يمنح لجميع المتقدمين بطلبات. وقال إنه يود أن يؤكد مجددا أن الطلبات قد درست بعناية، على أساس كل حالة على حدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠